

Distr.: General
14 January 2019

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون
البند ٢٠ (ك) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/73/538/Add.11)]

٢٣٨/٧٣ - دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٢١٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تأخذ في الاعتبار نتائج المنتدى الدولي الرفيع المستوى المعنون "مخلفات اليورانيوم في آسيا الوسطى: مشاكل محلية وتبعات إقليمية وحل عالمي"، المعقود في جنيف في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضا نتائج المؤتمر الدولي المعنون "مخلفات اليورانيوم في آسيا الوسطى: جهود مشتركة للحد من المخاطر"، المعقود في بيشكيك يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والمؤتمر اللاحق الذي عقد في بيشكيك في أيار/مايو ٢٠١٨،

وإذ تلاحظ المناسبتين الرفيعتين المستوى اللتين حُصصتا للأخطار المرتبطة بأنشطة استخراج اليورانيوم المنفذة سابقا في آسيا الوسطى، واللتين بادر إلى تنظيمهما كل من قبرغيزستان والاتحاد الأوروبي في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على هامش الدورتين الثانية والسبعين والثالثة والسبعين للجمعية العامة،

وإذ تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية التي تبذلها دول آسيا الوسطى من أجل معالجة مرافق اليورانيوم السابقة في آسيا الوسطى،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضا الدور الذي يؤديه مجتمع الجهات المانحة الدولية في تقديم الدعم إلى دول آسيا الوسطى في معالجة هذه المشاكل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف،



وإذ تأخذ في الاعتبار كذلك ضرورة اتباع نهج استراتيجي ومنسق في إعداد وتنفيذ البرامج من أجل إيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بمخلفات اليورانيوم في آسيا الوسطى،

وإذ تأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة لمعالجة مخلفات اليورانيوم في آسيا الوسطى وتنفيذ المشاريع التي تجري في إطار برنامج الأهداف الدولية التابع لرابطة الدول المستقلة المعنون "معالجة أراضي الدول المتضررة من صناعات استخراج اليورانيوم"، ومشاريع البرنامج الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بشأن المعالجة البيئية في آسيا الوسطى، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بإجراء دراسة متكاملة لتقييم الأثر البيئي ودراسات لجدوى المعالجة البيئية لمواقع اليورانيوم الموروثة في مايلي - ساي ومين - كوش وشيكفتار في قيرغيزستان، وديغماي وتابوشار في طاجيكستان، وتشوركسار ويانغوبود في أوزبكستان، فضلا عن مشاريع المعالجة الواعدة لتلك المواقع المقرر تنفيذها وتمويلها في إطار حساب المعالجة البيئية لآسيا الوسطى الذي يديره المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وإذ تلاحظ عقد مؤتمر للمأخين في هذا الشأن في لندن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨،

وإذ تلاحظ أهمية المخطط الاستراتيجي العام للمعالجة البيئية في مواقع مرافق اليورانيوم السابقة في آسيا الوسطى، الذي وضعه فريق التنسيق المعني بمواقع اليورانيوم الموروثة في آسيا الوسطى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي اعتمده السلطات المختصة التابعة لحكومات أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان في عام ٢٠١٧^(١)،

وإذ تلاحظ أيضا أن العديد من مطامر نفايات اليورانيوم وغيرها من نفايات المعالجة المشعة البالغة الخطورة موجود في مناطق ذات كثافة سكانية عالية في بلدان آسيا الوسطى،

وإذ تلاحظ كذلك أن العديد من برك المخلفات يقع في مناطق زلزالية نشطة بالقرب من مراكز سكانية ومن ضفاف الأنهار الكبرى في تلك المنطقة الإقليمية، وهي عرضة لخطر الكوارث الطبيعية،

وإذ تؤكد من جديد حق الإنسان في الحياة، وحقه في مستوى معيشي لائق، وفي التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها الإنسان في المناطق المحيطة بمطامر نفايات اليورانيوم وبرك مخلفاته من أجل تلافي حصول خسائر في الأرواح البشرية، فضلا عن الآثار السلبية الآنية والطويلة الأجل على صحة الإنسان،

وإذ تلاحظ ضرورة إبلاغ عامة الناس في الوقت المناسب عند الاضطلاع بأعمال درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى،

وإذ تضع في اعتبارها أنه برغم ما تبذله دول آسيا الوسطى من جهود على المستوى الوطني وبرغم الدعم المقدم من البرامج والمشاريع الدولية لمعالجة مناجم اليورانيوم السابقة وبرك مخلفاته، فإن عددا من الدول ما زال يواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة مرتبطة بمناجم اليورانيوم السابقة وبرك مخلفاته،

وسعيها منها إلى الإسهام في تعزيز أمن المواد المشعة والسلامة منها،

(١) International Atomic Energy Agency, Strategic Master Plan: *Environmental Remediation of Uranium* (١) *Legacy Sites in Central Asia* (Vienna, 2017).

وإذ تعرب عن امتنانها للبلدان المانحة، ولا سيما الاتحاد الروسي وألمانيا وتشيكيا وسويسرا وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وللمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الدول المستقلة، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي وغيرها، التي تقدم المساعدة في معالجة المشاكل الناجمة عن مخلفات اليورانيوم في منطقة آسيا الوسطى،

وإذ تشدد على ضرورة اتباع نهج منسق في معالجة مرافق إنتاج اليورانيوم السابقة، لا سيما في آسيا الوسطى، وإذ ترحب بالمبادرات المتعددة الأطراف التي يضطلع بها المجتمع الدولي من أجل تجميع الموارد وتحديد سبل تقديم المساعدة لمعالجة المشاكل المرتبطة ببرك مخلفات اليورانيوم في منطقة آسيا الوسطى،

وإذ تشدد أيضا على أهمية التعاون الإقليمي من أجل التنفيذ الناجح لأعمال المعالجة البيئية في آسيا الوسطى لأغراض منها زيادة الكفاءة وتبادل المعلومات والعمل بأفضل الممارسات والدروس المستخلصة في إدارة المناطق الملوثة بالإشعاع في وسط آسيا وغيرها من المناطق، وذلك بسبل منها البرامج التدريبية ذات الصلة، والاستفادة من الخبرة المكتسبة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من برامج الأمم المتحدة وهيئاتها، وسائر المنظمات الدولية، في تناول العنصر البشري ذي الصلة بالتأهب للحوادث وحالات الطوارئ في مواقع اليورانيوم الموروثة، التي يحتمل أن تكون لها آثار عابرة للحدود، وفي التخفيف من آثارها المحتملة،

وإذ تشدد كذلك على أهمية تبادل المعلومات والممارسات السليمة والعبر المستخلصة بشأن إدارة المناطق الملوثة بالإشعاع، المستقاة من عملية التغلب على الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، وإذ تشجع التعاون في تعزيز الخبرات الوطنية في مجال السلامة من الإشعاع والحماية من الإشعاع، بما في ذلك من خلال برامج التدريب ذات الصلة، والاستفادة من الخبرة المكتسبة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من برامج الأمم المتحدة وهيئاتها، وسائر المنظمات الدولية، في تناول البعد الإنساني للتأهب لحالات الطوارئ النووية والتعافي منها^(٢)،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن حكومات وسكان دول آسيا الوسطى تعي خطر احتمال حصول كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، وما يترتب عليها من عواقب على الصعيد العالمي بالنسبة إلى أرواح وصحة عدد كبير من الناس وإلى البيئة،

١ - **تنوه** بأهمية معالجة المناطق المتضررة من معامل استخراج اليورانيوم السابقة؛

٢ - **تسلم** بالحاجة إلى وضع وتعزيز برامج ومشاريع فعالة للإدارة المسؤولة والأمنة للنفايات المشعة والسامة في آسيا الوسطى؛

٣ - **تسلم أيضا** بدور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى، وتشدد على أهمية اتخاذ تدابير وقائية وتدابير أخرى لحل مشكلة النفايات المشعة والسامة ومعالجة المناطق الملوثة، وفقا لأعلى معايير السلامة وأفضل الممارسات العالمية؛

(٢) انظر A/68/498.

٤ - تنوه بالمبادرات الأخيرة المتخذة لدعم إعداد وتنفيذ برامج المعالجة من خلال تحديد المجالات ذات الأولوية؛

٥ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد دول آسيا الوسطى على حل مشاكل برك مخلفات اليورانيوم، وتشدد على أهمية التعاون الإقليمي في المجالات التالية ذات الأولوية: تحسين الإطار التشريعي وفقا للمعايير الدولية؛ وإدارة مخلفات اليورانيوم والمخلفات المشعة والسامة الأخرى وإبقاؤها عند مستويات مأمونة؛ ومعالجة برك المخلفات؛ ووضع وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة لتحسين رصد السلامة منها؛ وتوعية عامة الناس؛ واتخاذ تدابير لمنع حصول الناس على مواد ملوثة؛ وتنفيذ تدابير اجتماعية واقتصادية وصحية وإنسانية لتحسين نوعية ومستوى معيشة سكان المناطق التي توجد فيها برك المخلفات؛

٦ - تلاحظ ما يلي:

(أ) أهمية المخطط الاستراتيجي العام الذي وضعه فريق التنسيق المعني بمواقع إنتاج اليورانيوم الموروثة في آسيا الوسطى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي اعتمدته دول آسيا الوسطى^(١)، وتهدف به إلى مواءمة المشاريع وإلى البرهنة للمجتمع الدولي على وجود نهج موثوق وضع بالتشارك من أجل تنفيذ برامج المعالجة في جميع بلدان آسيا الوسطى والمبادرات الأخيرة المتخذة لتعزيز إعداد وتنفيذ تلك البرامج على أساس المجالات ذات الأولوية المحددة؛

(ب) التنفيذ العملي، الذي بدأ في عام ٢٠١٣، لبرنامج الأهداف الدولية التابع لرابطة الدول المستقلة المعنون "معالجة أراضي الدول المتضررة من صناعات استخراج اليورانيوم"، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من البرنامج الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بشأن المعالجة البيئية في آسيا الوسطى والرامي إلى المعالجة البيئية في سبعة مواقع ذات أولوية في المنطقة، وهو ما يتماشى مع المخطط الاستراتيجي العام؛

(ج) ضرورة وضع استراتيجيات لإبلاغ عامة الناس والجهات المعنية الأخرى ببرامج المعالجة في جميع بلدان آسيا الوسطى؛

٧ - تعرب عن تأييدها للجهود التي تبذلها دول آسيا الوسطى في وضع وتنفيذ برامجها القطرية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، وتشجع دول المنطقة على إجراء مزيد من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لدرء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى.

الجلسة العامة ٦٢

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨